مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

عنوان المقال: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي

دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي

The role of Algerian foreign policy in resolving the crisis in Mali

بارش أحلام[1]*،جامعة سطيف 2، مخبر جرائم الاستعمار، (الجزائر)،ah.bareche@univ-setif2.dz

رقولي كريم[2]، جامعة سطيف 2،مخبر جرائم الاستعمار ،(الجزائر)،k.regouli@univ-setif2.dz

تاريخ إرسال المقال: 19-08-2021 .تاريخ قبول المقال: 15-10-2021

الملخص:

لعبت الجزائر دورا مهما في إدارة وحل الأزمات قاريا، باعتبار أن القارة الإفريقية بمثابة عمقها الإستراتيجي، وانطلاقا من مبادئها الثابتة كمبدأ حسن الجوار وحل النزاعات سلميا، عملت السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال وسيلتها الدبلوماسية، على لعب دور الوسيط في حل الأزمات ومواجهة النسيج الملغم القادم من الجنوب وخاصة من مالي والقابل للانفجار في أي وقت وهذا ما يهدد أمنها القومي، ولاسيما مشكلة الطوارق والذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الوطني، وتوصلت الدبلوماسية الجزائرية إلى نتائج إيجابية في العديد من المرات كتوقيع اتفاق مصالحة بين أطراف الإقليم الشمالي رغم مواجهتها للعديد من العقبات .

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية ، النزاع ، الوساطة في مالي .

Abstract: Algeria has played an important role in the managing and resolving crises, along the continent, given that the African continent is its strategic depth, and inspired from its firm principles of good neighborhood and peaceful conflict resolution, Consequently ,Algeria foreign policy has been active via its diplomacy as its, mediated for conflicts resolution, principally ,it has been exposed to a mined field along its southern borders ,Mali in particular ,These explodable threats ,especially ,the problem of Tuaregs who represent one of t he components of the national society ,Algerian diplomacy already made lot of achievements, such as the reconciliation agreements aiming at setteling the conflict in northern Mali ,although its efforts has been far obstructed .

Key words: Algerian foreign policy, conflict, mediation in Mali.

* بارش أحلام .

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

مقدمة:

تسعى الجزائر لأجل تطوير دورها في الفضاء الجيوسياسي ،خصوصا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ،وإدارة الأزمات واحتواءها وذلك من خلال تفعيل سياستها الخارجية وتوجيه اهتمامها نحو الدائرة الإفريقية عبر وسيلتها السلمية الثابتة منذ الاستقلال والمتمثلة أساسا في الدبلوماسية الأمنية.

وتعتبر الجزائر نفسها طرفا في كل الحركات الرامية إلى هيكلة الأمن والسلم والاستقرار في محيطها الجيوسياسي ، كما استعادت مكانتها الحقيقية في الساحة الدولية ،مما جعلها تتميز بحضور قوي وفعال في كل المحافل الدولية ، مساهمة بذلك في البحث عن حلول فعلية للتحديات المفروضة على المجتمع الدولي ومنها الإرهاب ، نزع السلاح، التنمية ، الأمن الإنساني .

وفيما يخص الدائرة الإفريقية وفي شمال مالي تحديدا وتفاديا لوقوعها في معضلة أمنية وحماية حدودها خوفا من انتقال العدوى إلى الداخل ،سعت الخارجية الجزائرية من خلال وسيلتها الدبلوماسية جاهدة إلى تقريب الأطراف المتنازعة داخل إقليم مالي وجلبهم إلى طاولة المفاوضات عبر العديد من الجولات التفاوضية خاصة وان من بين أطراف النزاع توجد فئة تدخل ضمن التركيبة المجتمعية الجزائرية ألا وهي فئة الطوارق .

وتهدف الدراسة إلى تشخيص طبيعة النزاع وإبراز دور السياسة الخارجية من خلال دبلوماسيتها في التخفيف من حدة النزاع في شمال مالي والناجم خاصة عن الأحقاد الاثنية مع استنفار جميع قدراتها للحفاظ على أمنها الداخلي .

فالإشكالية الرئيسية التي يمكننا طرحها هنا :**إلى أي مدى يمكننا قياس قدرة و مدى تأثير السياسة الخارجية على امتصاص الأزمة في مالي واحتواءها سلميا ؟**

ولدراسة موضوعنا دراسة علمية وظفنا عدة مناهج لمعالجة كل الجوانب المتعلقة به ،وذلك لتوضيح الرؤية أكثر.

المنهج التاريخي: لقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي لدراسة هدا الموضوع ،بحكم أن دراسة دور السياسة الخارجية وتوظيف آليتها الدبلوماسية لإدارة النزاع في مالي و التي مرت بمراحل متعاقبة وجولات تفاوضية مختلفة.

منهج دراسة حالة: باعتبار أن الموضوع يتعلق بدراسة حالة واحدة ،وهي السياسة الخارجية الجزائرية ودورها في احتواء أزمة مالي ،من خلال جهود تقريب وجهات النظر وطرح حلول سياسية سلمية تعمل على حل الأزمة واسترجاع الأمن الوطني لها والحفاظ على الأمن الإقليمي لدول الجوار.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

عنوان المقال: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي

المبحث الأول: السياسة الخارجية والنزاعات الدولية مقاربة مفاهيمية ومعرفية.

إن حقل السياسة الخارجية والنزاعات الدولية حفل بالعديد من المقاربات المفاهيمية والنظرية التي تحاول أن تفسر سلوك الدول وتقييم سياساتها المختلفة وكيفية تفاعلها ومدى تأثيرها على فواعل المجتمع الدولي ، ولقد اختلفت آراء المفكرين حول ضبط مفاهيم دقيقة وغير متناقضة حول مفهوم كل من السياسة الخارجية والنزاعات كما سنتطرق في نفس المبحث إلى وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية وأيضا أسباب نشوب النزاعات الدولية وهذا ما سنحاول معالجته في مطلبين : ماهية السياسة الخارجية ووسائل تحقيق أهدافها وماهية النزاعات الدولية و أهم انسيابها.

المطلب الأول : ماهية السياسة الخارجية

وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة الخارجية واهم مبادئها بالإضافة إلى الإشارة إلى أهم أهدافها.

أولا – تعريف السياسة الخارجية

لقد تعددت وتباينت الآراء حول إعطاء مفهوم أكثر موضوعية واقرب للدقة لمفهوم السياسة الخارجية وهذا راجع إلى تعدد الرؤى التي انطلق منها المفكرون ، وبرز صنفين رئيسيين حول السياسة الخارجية إذ أن كل صنف حاول إعطاء تعريف ينسجم و الرؤية التي يتبناها ،فالصنف الأول منها يحصر السياسة الخارجية في إطار التصرفات و السلوكيات التي تنبثق عن السلطة العليا في البلاد وذلك عبر مرورها بمراحل وفق برامج مضبوطة لتحقيق أهداف في محيطها الدولي.وحسب هذا النمط من التفكير نجد تعريف باتريك مورغان :والذي يعرف السياسة الخارجية بأنها التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين [1].

ويعرفها مارسيل ميرال :على أنها ذلك الجزء من الدولة الموجه إلى الخارج بمعنى الذي يتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود[2] .

أما الصنف الثاني من التعاريف فهو لا يرتبط بأي قيد أو حد إجرائي أو موضوعي فيرى ب.مكغوان: أن

[1] أحمد نوري النعمي ، السياسة الخارجية ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ، 2009 ، ص20.

[2] عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، دار أقواس للنشر ، تونس ، 1994، ص123.

السياسة الخارجية هي تلك المواقف و النشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها[1].

ويعتقد ق.افانس وج .نيونهان :إن السياسة الخارجية هي ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول و الفواعل[2].

ثانيا: وسائل وأهداف السياسة الخارجية

1 – وسائل السياسة الخارجية

الوسائل الدبلوماسية: هي واحدة من بين الوسائل التي تستعملها الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية وهي تمثل ابرز تقنية إدارة المفاوضات والحوارات من اجل حل الخلافات والأزمات التي قد تميز العلاقات بين فواعل النظام الدولي

الوسائل العسكرية:تستعمل هذه الوسيلة عندما يتعلق الأمر بالتفعيل مع مواقف دولية ذات الصلة بشروط ومتطلبات الأمن القومي،وان مشروعية أو عدم مشروعية استعمال القوة العسكرية في السياسة الخارجية غالبا ما يتوقف على الهدف النهائي لهذا السلوك وتعتبر الوسائل العسكرية الملاذ الأخير في سلم الخيارات المتاحة للدولة.

الوسائل الاقتصادية : تعتبر من ابرز آليات تحقيق أهداف السياسة الخارجية وازدادت أهميتها بفعل تقوية وانتشار دعائم وميكانيزمات الاعتماد المتبادل والعولمة ،فالمتغيرات الاقتصادية قد تلعب دورا أساسيا في العلاقات الدولية كوسائل وكأهداف فني السياسة الخارجية،إذ إن هذه الأخيرة قد تكون موجهة في الأساس لتحقيق مصالح اقتصادية وضمان الموارد الإستراتيجية ،ترقية الاستثمارات والبحث على أسواق جديدة...الخ وقد تكون هذه المتغيرات الاقتصادية بمثابة الأداة الفعلية لانجاز أهداف سياسية.

وسائل التجسس والتخريب:إن أجهزة المخابرات غالبا ما تشكل المادة الأساسية لاستقطاب لاستشراف البدائل المستقبلية لمختلف الظواهر التي قد تواجه السياسة الخارجية ، ومن ثم الوقاية من التحديات والانعكاسات التي تفرزها التطورات المستقبلية.

وسائل الدعاية:تنحصر أدوات الدعاية في العلاقات الدولية في محاولة تشويه الأخر وتعتبر وسائل الدعاية منذ القدم إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ،كما تستعمل الدول الكبرى

[1] P.J.GOWAN, problèmes in the constraction of positive foreig policy theory , in j.posneau , comparing foreign policies , p 27.

[2] G.EVANS , G.NWENHAN, The rengwin dictionary of internaional relations , london , pengain, books , 1998,p179.

مجموعة من أجهزة الدعاية من اجل التعريف بسياستها الخارجية وجعل أهدافها مقبولة أخلاقيا من طرف السلطة الداخلية والخارجية[1].

2- أهداف السياسة الخارجية :

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدات الدولية لتحقيقيها في البيئة الدولية ،و الهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو قد يتغير الى وسيلة [2].

وتتعدى أهداف السياسة الخارجية الحدود الجغرافية للدولة لتؤثر في غيرها ، كما أنها ترتبط بنوايا ودوافع التي تتستر الدول عليها ولا تفصح عنها مما يصعب تحديدها وتتبعها ، ولها أبعاد وتتمثل في :إن يكون الهدف موجها إلى الدول الخارجية بهدف إحداث اثر سياسي معين وان تتبنى الحكومة هذا الهدف وتوفر الإمكانيات لتحقيقه ،إن يكون الهدف موضوع اهتمام أغلبية مواطنين الدولة.

وتتمثل الأهداف الأساسية لكل دولة في:

- الحفاظ على استقلاليتها وسيادتها وأمنها القومي وسلامة أراضيها.
- تحقيق اكبر عدد ممكن من المنفعة الاقتصادية من اجل الوصول إلى رفاهية مواطنيها.
- زيادة قوة الدولة.
- صيانة الأمن والسلم الدوليين[3].

ويتمحور التصنيف الثلاثي لأهداف السياسة الخارجية في:

الأهداف البعيدة المدى:وتعكس هذه الأهداف تصورا فلسفيا أو عاما عند وحدة دولية معينة لمحيطها،

ولا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من اجل هذه الأهداف.

الأهداف المتوسطة المدى :هذه الأهداف تفرض على الوحدة الدولية خارجيا وتقوم بدور مميز في البيئة الدولية.

---

[1] بوقارة حسين ، السياسية الخارجية ، دراسة في التشخيص و الاتجاهات النظرية في التحليل ، مطبعة دار هومة للنشر ، الجزائر ، ص 98 – 112.

[2] مثنى علي المهداوي ، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم السياسية ، العدد38 – 39 .

[3] عامر عبد الفتاح ، أحمد عبد الغفار ، السياسية الخارجية الروسية اتجاه ليبيا و سوريا و أثارهما على التحولات و التنمية السياسية في البلدين منذ 2011 – 2014 ، مذكرة ماجستير جامعة نابلس ، فلسطين ، 2005، ص 27 .

الأهداف المحورية : حيث يتم استثمار كافة الإمكانات و الموارد الموجودة من احل تحقيقها والحفاظ عليها،لأنها في كثير من الأحيان ترتبط بقضايا محورية وأساسية ،ولا يمكن للوحدة السياسية أو الدولة أن تضحي بها أو تعرضها للخطر مثل السياسة الوطنية و الأمن القومي [1].

المطلب الثاني : ماهية النزاعات الدولية

أولا : تعريف النزاعات الدولية

إذا جئنا لتعريف ظاهرة النزاع الدولي نجد أن هناك من يعتبره تحول في نظام دولي أو فرعي وهناك من يعتبره سلسلة من التفاعلات الصراعية، .فنجد روبرت نورث : يرى أن النزاع هو ما تقوم به الدول من سياسات دفاعية وأفعال وتحركات لحماية أمنها السياسي والاقتصادي ،تفهمه الدول الأخرى على انه تهديدا لأمنها ،وكرد فعل منها تقوم هي الأخرى باتخاذ إجراءات مماثلة لحماية أمنها ،وهو ما يثير حفيظة الدول الأولى فتتخذ تدابير وقائية إضافية وترد الثانية عليها بالمثل وهكذا في سلسلة من الفعل ورد الفعل ونتيجة لذلك يحدث النزاع بالرغم من أن كل دولة حاولت تجنبه. [2]

ويرى كل من ميال وراميسيوتام ودرهاوسان بان النزاع :هو متابعة الأهداف المتصارعة ،بواسطة جماعات متعددة تستخدم فيها الوسائل السلمية أو القوة المتاحة، كما يميزون بين النزاع بمعنى Dispute حول مصالح يمكن التفاوض حولها وتسويتها بعقد صفقة محددة ونزاعات متأصلة Deep Seated يدور محورها حول تلبية الحاجيات الإنسانية ،والتي لا يمكن تسويتها إلا بإزالة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تطورها[3].

فالنزاع يعني تنازع الإرادات الوطنية نتيجة الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها أيضا في مواردها وإمكانياتها مما يؤدي في النهاية إلى اتساع سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق .وعليه فالنزاع الدولي وفقا لذلك هو تناقض في المصالح غالبا ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر يؤدي إلى التصعيد في المواقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الاستعداد أو الاستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته المختلفة سواء كانت سياسية ، اقتصادية أو عسكرية[4].

---

[1] رقولي كريم ، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات أسياوية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3،2017، ص 21.

[2] قادري حسين ، النزاعات الدولية ، دراسة تحليل ،ط 1، منشورات خير جليس ، الجزائر ، 2007، ص 12.

[3] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ، دراسة نقدية تحليلة ، ط1،ج1، دار هومة للطباعة ،الجزائر،2003، ص 237.

[4] قادري حسين ، المرجع نفسه ، ص 12-13.

كما حضيت النزاعات الإقليمية بقدر كبير من الاهتمام ،فالمختصون في علم فض النزاعات يؤكدون أن النمط الإقليمي Régional Pattern للنزاعات أصبح هو النمط الأكثر أهمية، ومنها جاء التمييز بين خصائص النزاع من إقليم لأخر ،وجاءت مفاهيم جديدة تقسم المناطق الإقليمية غلى أساس أنها مناطق سلام Zone of Peace أو مناطق حرب Zone of war [1].

ثانيا :أسباب النزاعات الدولية :

هناك العديد من الدوافع التي تؤدي إلى نشوب النزاعات الدولية نذكر أهمها:

_النزاع على الموارد :تسعى الدول دائما للبحث عن كسب الموارد وذلك لأجل التوسع وبسط النفوذ خاصة في المناطق الغنية بالموارد وهذا حسب الطرح الجيوبوليتيكي وتحقيق أهدافها الإستراتيجية وتكسب المزيد من القوة والتفوق على منافسيها أو خصومها[2].

_ الاستيلاء على المواقع الجيوستراتيجية: بمعنى إن كل دولة تبحث عن مجالات حيوية للحفاظ على أمنها أو لتعظيم قوتها الدفاعية ، لتحييد دولة خصم أو منافسة للوصول لتلك الموارد ويكون ذلك بمراقبة الفواصل الجغرافية أو المناطق التي تعتبر كحواجز طبيعية كالجبال ،الأنهار والمضايق .

_الهوية: حيث نجد أن الجماعات الاثنية تسعى في مطالبها للانفصال أو الحكم الذاتي أو الاستقلال عن الدولة المركزية[3].

ومن أسباب نشوب النزاعات أيضا نجد إن الاستخدام السيئ للموارد المائية ،وان الدول تقع في صدامات مع بعضها البعض لأجل البحث عن مواقع مائية والاستفادة منها ،كذلك من بين أهم أسباب النزاعات نجد عدم المساواة واللاعدل بين أفراد المجتمع الواحد وغياب سلطة القانون وكذلك اختلاف المصالح و السياسات.

_ الإيديولوجية: تندلع النزاعات بين أتباع الأفكار و التوجهات المختلفة ،حيث يرى كل منهم أحقية وصحة الأفكار التي يحملها ويريد تطبيقها في الأوساط الاجتماعية التي يعيش فيها ،والرفض بشدة وجود أتباع الأفكار الأخرى [4].

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سبق ذكره ، ص 118.

[2] عثمان فاروق المجد ، التفاوض و إدارات الأزمات ، ط1، دار الأمين للنشر و التوزيع ، مصر ، 2014، ص 69.

[3] المرجع نفسه ، ص70.

[4] مفهوم النزاع الدولي و مستويات التحليل، مدونة العلوم السياسية و القانونية 2011-2015، http://scjuripoli.blogspot.com/2015/12/blog-post_11.html/ تاريخ الإطلاع:2021/08/08 ساعة : 14:00

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

عنوان المقال: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي

المبحث الثاني :مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية واهم انجازاتها

تعتمد العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهها العام على عدة ركائز ثابتة ،استمدتها من ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 ، وتهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل ايجابي يقوم على الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الحدود المجاورة وحل النزاعات بطرق سلمية عن طريق فتح قنوات الحوار والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحقيق مكاسب داخلية وإقليمية محققة بذاك العديد من الانجازات الإقليمية والدولية وهذا ما سنتناوله في مطلبين : الأول مبادئ السياسة الخارجية من خلال دراسة التوجهات والأهداف والمطلب الثاني أهم مكاسبها وانجازاتها .

المطلب الأول :مبادئ السياسة الخارجية التوجهات والأهداف واهم الانجازات .

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد،كما تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، الجامعة العربية وحركة عدم الانحياز وهي مبادئ تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية[1].

أولا: مبادئ الساسة الخارجية الجزائرية

1_مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها: لهذا المبدأ دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار ،ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها ،وإذا وجد صدام بين هذه الدول يجب الاحتكام إلى الطرق السلمية وتسويته بالوساطة أو الاتجاه إلى المنظمات الإقليمية والدولية.والدولة الجزائرية عبر حقباتها التاريخية تنبذ القوة واستعمال السلاح وتدعو إلى التعاون والحل السلمي[2].

2_مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: تعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبدأ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها و خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مما يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية ،الاجتماعية في الأقاليم المجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار الايجابي[3].

---

[1] مبادى السياسة الخارجية الجزائرية ، الدستور الجزائري ، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, المادة 148 المؤرخ في مارس 2016.

[2] محمد قجاري ، ضبط الحدود الإقليمية و مبداء حسن الجوار ، الحالة الجزائرية التونسية ، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1990، ص 294- 295.

[3] ماجد عمران ، فيصل كلثوم ، السيادة في ضل الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد 27، العدد101، 2017، ص476.

3_مبدأ التعاون بين الدول المجاورة: يقوم هذا المبدأ على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه ،عن طريق الحوار و التشاور بهدف تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين السلطات المحلية أو المنظمات الإقليمية التابعة لدولتين جارتين أو أكثر،ويشمل كذلك على إبرام معاهدات واتفاقيات لهذا الغرض، ووقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة ماعدا المغرب نهاية الستينات، ومن ابرز مظاهر التعاون كان بين الجزائر وتونس ، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين وانجاز مشاريع ترجع بالفائدة للبلدين في مجالات حيوية[1]. وذلك لإعطاء مضمون ايجابي لعلاقات حسن الجوار وفض النزاعات سلميا دون اللجوء إلى القوة [2].

4_مبدأ ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

ضبطت الدولة الجزائرية حدودها مع الدول المجاورة ورسمتها ، وترى أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار، هو استمرار لمبادئ ثورتها، ويعتبر ترسيم الحدود ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي،وصادفت الجزائر مشاكل حدودية مع المغرب بعد الاستقلال وتمسكت الجزائر بحدودها وفق اتفاقية تلمسان سنة 1970 ، ومعاهدة الرباط سنة 1972 ،وبهذه الاتفاقيات عالجت مشكل الحدود مع المغرب ، كما رسمت الجزائر حدودها مع تونس بعقد اتفاقية سنة 1970 و موريتانيا سنة 1983 ومالي سنة 1983 والنيجر سنة 1987 ،أما الحدود الليبية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956. وبترسيم وتعيين الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على النزاع حولها[3].

5_مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

يعتبر هذا المبدأ مهما وفقا للتصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار ،وهذا ما أقرته المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري ولقد جاء في هذه المادة ما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار و الامبريالية و التمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ، ويشكل تضامن الجزائر مع كل

[1] العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2011 ص 29 .

[2] رؤوف بوسعدية ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد9، جوان 2016، ص ص 195 – 160.

[3] العايب سليم ،مرجع سبق ذكره، ص 29.

الشعوب في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحررها السياسي والاقتصادي من اجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية[1].

كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر ضد الاستعمار، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها حقا مشروعا ،وبينت الجزائر تضامنها الكبير مع العديد من حركات التحرر عبر العديد من الفترات. وكمثال على ذلك تدعيم الجزائر لتونس ضد التحرشات الأجنبية ومع موريتانيا عندما أراد المغرب احتواءها وأيضا ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي ودعمه في قضيته، وكذلك حجم تأييدها للقضية الفلسطينية[2].

ثانيا : أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

انتزعت الجزائر استقلالها بعد تضحية كبيرة وثورة مشهودة ،أكسبتها ثقة في نفسها ، رسخت مبادئ في سياستها الخارجية لا تزال من ثوابتها إلى غاية يومنا هذا، وساعدتها هذه المبادئ في رسم وتحديد أهدافها وتنقسم أهداف السياسة الخارجية الجزائرية إلى قسمين أساسيين : أهداف رئيسية حيوية وأهداف ثانوية.

1_ الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية

_الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي: حيث أن ضمان استمرارية الدولة يندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني ، القائم على الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسة العسكرية كمنظم للطاقة الدفاعية للأمة ، فالجيش الوطني الشعبي يلعب دورا هاما في الحفاظ على سلامة التراب الوطني وحماية السيادة الوطنية ورموزها و منع كافة أشكال التدخل الأجنبي.

_ زيادة قوة الدولة: للحفاظ على قوة الدولة لابد من تفعيل دور المؤسسة العسكرية ، والدولة الجزائرية تسعى لاستقطاب الدول المجاورة من خلال قوتها ووزنها في الساحة الدولية.

2_الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية: وهذا الهدف مرتبط أساسا بالمجال الاقتصادي، ويعتبر القطاع الاقتصادي لأي دولة من القطاعات الحيوية التي تسعى الدول لتطويرها ، لما يحققه من منفعة للدولة وضمان سيادتها الوقائية من جميع أشكال التبعية[3]

[1] منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية ، دار الأمة ، 2017، الجزائر ، ص37.

[2] العايب سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 31-32.

[3] مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية ، المادة 10 من دستور الجزائري 1963 .

3- الأهداف الثانوية: بالإضافة إلى الأهداف الأساسية و الحيوية السابقة، هناك أهداف للسياسة الخارجية الجزائرية نذكر أهمها :

_ العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي والعمل على نشر إيديولوجية وثقافة الدولة خارج حدودها الجغرافية.

إن الدولة الجزائرية سخرت جل اهتماماتها لضمان هذه الأهداف من اجل إعطائها هيبة والاعتراف الإقليمي و الدولي بها والحفاظ على دورها الريادي في إفريقيا ومجابهة جميع التهديدات اللاتماثلية و الانطولوجية[1] .

المطلب الثاني: أهم انجازات السياسة الخارجية الجزائرية ومكاسبها على المستوى الإقليمي و الدولي

تلعب الجزائر دورا مهما في الساحة الإقليمية والدولية ، ولقد ناضلت لأجل الحل السلمي للنزاعات في مختلف مناطق العالم ، وكان لها الدور الفعال في احتواء العديد من الأزمات ، عن طريق وسيلة سياستها الخارجية المتمثلة في الدبلوماسية أو الوساطة المباشرة وغير المباشرة ، وحققت العديد من الانجازات سواء كان ذلك من خلال علاقتها الثنائية أو من خلال الإطار الإقليمي ضمن لجنة الوساطة و التحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

أولا: السياسة الخارجية ودوائر اهتماماتها

ارتكزت اهتمامات السياسة الخارجية على مبدأ دعم الدوائر التي هي جزء منها ،الدائرة المغاربية الإفريقية ، العربية ، الإسلامية و المتوسطية ، والدفاع عن قضاياها الأمنية خاصة والعمل على تصفية الاستعمار والتمييز العنصري كذلك العمل على الحد من الاضطرابات العرقية و الاثنية.

1 _الجزائر والعالم العربي :استمرت السياسة الخارجية الجزائرية في تتبع الوضع في ليبيا وسوريا وعملت على تفعيل التضامن و التآزر معهما ، وبالنسبة لاهتمامات الجزائر مع المنظمات الإقليمية عملت السياسة الخارجية الجزائرية على تفعيل مصداقية الجامعة العربية ، واعتبرت إصلاح هياكلها ضرورة لابد منها ، وفيما يخص الاتحاد المغاربي أكدت الجزائر على إعادة إحياءه ضمن مجموعة القيم و المصالح المشتركة[2].

[1] فاروق عمر العمر ، صناعة القرار و الرأي العام ، دار النشر و التوزيع ، القاهرة .

[2] عمار جفال ، صالح سعود ، السياسية الإقليمية للجزائر ، أعمال الملتقى الوطني السادس ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 52.

2- الجزائر وإفريقيا: دعمت الجزائر العديد من القضايا في إفريقيا من خلال تشجيعها للحل السلمي وتفعيل سبل الحوار ، وهذا ما حدث فعلا في شمال مالي والمنداة بضرورة الالتزام من اجل احترام الوحدة الوطنية و السلامة الترابية لجمهورية مالي ، ومن جهة أخرى اتفقت الجزائر مع دول الجوار على وضع إستراتيجية مشتركة تسمح بالتكفل سويا بالتسيير الأمني للفضاء الساحلي الصحراوي،وتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن بعد اختطافهم[1] .

3- الجزائر و الدائرة الأوروبية : في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،أقامت الجزائر حوارا سياسيا وامنيا منظما وباشرت تعاونا اقتصاديا وتجاريا يراعي المصلحة المتبادلة ، ومن أولويات هذا الحوار تحسين ظروف تنقل و إقامة الأشخاص بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي [2].

كما لعبت السياسة الخارجية دورا مهما في استتباب الأمن في العالم ويعتبر هذا التوجه مؤهلا رئيسيا للدبلوماسية الجزائرية ، فقد دعت لصالح شراكة مكثفة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في مجال إدارة النزاعات و منعها في إفريقيا ، وفي هدا المنظور شاركت الدبلوماسية الجزائرية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام [3].

ثانيا: أهم انجازات السياسة الخارجية الجزائرية

1- الوساطة الجزائرية بين السنغال وموريتانيا: بذلت الجزائر جهدا كبيرا من اجل إخماد هذا النزاع الحدودي ، كما سعت كال من المغرب وفرنسا لأجل إخماد هذا النزاع[4] .

2- الوساطة الجزائرية لحل الخلاف التونسي الليبي :تدخلت الجزائر لأجل تهدئة الأوضاع بين البلدين وذلك بعد فشل الوحدة فيما بينهما[5].

3- الوساطة الجزائرية في تشاد : سعت الجزائر لتحقيق الوفاق بين الأطراف المتنازعة على السلطة ، وإبعاد القوات الأجنبية على البلاد ، وعملت على جمع ممثلين عن الحكومة والمعارضة وتمكنت من تطويق النزاع ، وإعلان الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية من تشاد تمهيدا لبداية المصالحة وهذا ما عبرت عنه الجزائر في بيان عن وزارة الخارجية ، بأنها مرتاحة بهذا المسعى يشكل

[1] محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2، إتحاد كتاب العرب ، دمشق ، 1999، ص 190.

[2] عمار جفال ، صالح سعود، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

[3] المرجع نفسه ، ص 54 .

[4] العايب سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

[5] محمد بوعشة ، الدبلوماسية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية ، دار الجيل للنشر ، الجزائر ،2004، ص 133.

بداية رد على احد المتطلبات الثابتة لإفريقيا ، و الجزائر تتابع ببالغ الاهتمام كافة التطورات في هذه الأراضي الإفريقية[1] .

4- الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع المالي البوركينابي : تدخلت الجزائر لتسوية هذا النزاع وإحالته على محكمة العدل الدولية ، وتمت بالتسوية السلمية وتجنبت بذلك وقوع حرب بين البلدين.

5- الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الاريتيري :نظرا لمكانة الجزائر و السمعة التي تحظى بها على المستوى الدولي و الإقليمي استطاعت أن تحل النزاع ، وحدث هذا في سنة 2000 .

6- الوساطة الجزائرية في حل الخلاف بين العراق وإيران 1975 :عملت السياسة الخارجية الجزائرية على إقناع شاه إيران على التنقل إلى الجزائر ، ويعتبر هذا التنقل انتصارا كبيرا للدبلوماسية الجزائرية وقد وقعت اتفاقية السلام العراق وإيران ، وأطلقت عليها اتفاق الجزائر ، وطويت مرحلة الخلاف بين البلدين.

7-الوساطة الجزائرية لوقف الحرب الليبية المصرية سنة 1977 :فعلى الرغم من المجهودات المبذولة من طرف بعض الأطراف الدولية من اجل استمرار الحرب بين طرفي النزاع ، إلا أنها لم تستطيع تحقيق ذلك ، وهذا بفضل المساعي الدبلوماسية الجزائرية وتم بذلك توقف تقدم القوات المصرية تجاه التراب الليبي.

8-الوساطة الجزائرية في أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران1979 - 1980 :

فشلت كل المفاوضات المباشرة التي كانت بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تسريح الرهائن وطلب كل من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والشاه الإيراني من الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد في نوفمبر 1979 بالوساطة لحل النزاع ، وكان ذلك عن طريق دبلوماسية نشطة قادها آنذاك وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي وسفير الجزائر بطهران وسفير الجزائر واشنطن .

ورغم الصعوبات التي واجهتها الوساطة الجزائرية في البداية ، إلا أنها استطاعت إن تنهي الأمر بشكل أثار إعجاب الكثيرين على المستوى الإقليمي والدولي [2].

9- الوساطة الجزائرية للتقريب بين الفصائل الفلسطينية : بذلت الجزائر جهدا كبيرا من اجل توحيد الفصائل الفلسطينية ، وتوج هذا المسعى بلقاء دولي شاركت فيه مختلف القوى الكبرى .

[1] زهرة تيغزة ، الوساطة الجزائرية في حل نزاعات القارة الإفريقية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد 7، 2007، ص 15.

[2] سليم العايب ، مرجع سبق ذكره ،

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

عنوان المقال: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي

10- الدبلوماسية الجزائرية وقضية الصحراء الغربية : استطاعت الجزائر استغلال الدور المحوري الذي لعبته في دعم مواقفها السياسية في مختلف القضايا ، وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية وذلك بحصولها على اعتراف بعض الدول الإفريقية التي لها وزن سياسي كبير ، بالجمهورية الصحراوية مثل دولة جنوب إفريقيا ، وتعززت العلاقات بينها وبين الجزائر في إطار الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا ، باعتبارها الدول المؤسسة لها .

ويعتبر الملف الصحراوي الأكثر تأثيرا في سياسة الجزائر الإقليمية ،وظلت الجزائر تعتبر الصحراء الغربية قضية استعمار يجب تصفيته وفق المبدأ الثابت لها في حق الشعوب في تقرير مصيرها، لذلك سعت الجزائر إلى التقرب من البلدان التي لها تأثير في القضية ،كالولايات المتحدة الأمريكية و اسبانيا وفرنسا ، بغية تعزيز موقفها من النزاع [1].

المبحث الثالث : الدور الجزائري في حل الأزمة في مالي

بحكم الموقع الجيواستراتيجي للجزائر ،وكونها بوابة إفريقيا وقلب المغرب العربي وتتمتع بنفوذ واضح على الساحة في دعم وحل القضايا الإفريقية و انطلاقا من مبدأ حسن الجوار، كان لزاما عليها ، بذل جهود مضاعفة وبتأكيد حضورها الفعال في فض النزاعات على المستوى القاري خاصة توصلت الدبلوماسية الجزائرية في مالي إلى تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة وتوصيلهم إلى طاولة المفاوضات ووقف إطلاق النار ، خاصة وان من وراء هذا النزاع العديد من الخلفيات و الأسباب التي أدت إلى تصعيده ، لكن بفضل خبرة الدولة الجزائرية الدبلوماسية تمكنت إلى حد ما من صد انتقال التوترات والتهديدات إلى الداخل الجزائري كما لعبت دورا هاما كوسيط لإيجاد وحدة وطنية مالية .

المطلب الأول : الخلفية التاريخية للنزاع في مالي وأسبابها

تطورت الأزمة المالية تاريخيا ومرت بالعديد من المراحل أدت إلى تراكمات زادت من حدتها وصعوبة حلها إلى حد ما ، وللازمة المالية العديد من الأسباب تنوعت بين أسباب داخلية اثنية طائفية اجتماعية إلى انسياب خارجية زادت من تعقيدها .

- التطور التاريخي لازمة مالي

تاريخيا ترجع انسياب الأزمة في مالي، منذ استقلالها هذا حسب رأي العديد من المؤرخين ،والجزائر معنية بمتابعة تطورات هذا النزاع ،كونه يجري على حدودها الجنوبية ،فضلا على تواجد السكان الطوارق

[1] وهيبة دالع ، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، دار الخلدونية للنشر ، الجزائر ، 2014، ص 149.

ضمن التركيبة البشرية للمجتمع الجزائري ،وان إثارة مشكلة الطوارق في مالي ينقل عدوى النزاع لدول المنطقة ككل[1] .

وشهدت مالي العديد من الأزمات على جميع المستويات :السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، وعرفت انقلابا عسكريا وهذا تأثرا بموجة ثورات الربيع العربي التي حدثت في شمال إفريقيا ، وبالأخص دولة ليبيا ، لنا لها دور بارز في تأزم الأوضاع في مالي ، وانهيار نظام الرئيس القذافي ، وتمويل الجماعات الإرهابية في مالي ، وعودة العديد من المتمردين الطوارق إلى الدولة الأم .

ويمكن إرجاع جذور الأزمة فعليا إلى جوان 1990 وتبقى هذه الأزمة عبارة عن تراكمات لاضطهادات شهدنها طائفة الطوارق وعنصرية من قبل النظام المالي ، ورفض الحكومة المركزية في باماكو لمطالب الحركة الازوادية خاصة الاجتماعية منها وهذه الطائفة متمركزة في المثلث الاستراتيجي و المتمثل في : غاو تومبتكو و كيدال [2] .

المطلب الثاني: أسباب النزاع في مالي

إن محاولة وإدراك وتحليل المداخل السببية للمشكلة الترقية في مالي ، لابد أن تشمل الواقع الاجتماعي و السياسي والاقتصادي لجمهورية مالي ، فعملية تحليل أسباب النزاع لابد إن تمر عبر ثلاث مداخل و المتمثلة أساسا في :المدخل الاثني أو المجتمعي ،المدخل السياسي ، المدخل الاقتصادي.

المدخل الاثني أو المجتمعي :إن تحليل التركيبة البشرية و الأطر السوسيولوجية ، التي تحدد طبيعة ومستوى التفاعل بين جماعة الطوارق و النظام السياسي في جمهورية مالي ، تحركه حتمية الصراع بين الجنس الأبيض و الأسود ، كما أن المشكلة الاثنية في مالي هي نتاج للوضع القبلي و المجتمعي الجديد الذي طرا على الخارطة الجيوسياسية ،و الذي أدى إلى تحريك السلوك النزاعي لدى الطوارق نتيجة انعدام الثقة في النظام السياسي ، وتنامي الشعور بالخوف و اللامن ، هذا الشعور الذي توزع بين الطوارق وباقي الاثنيات ، خاصة مع وجود قبائل من الطوارق في دول الجوار الإقليمي (الجزائر، النيجر، ليبيا) هدا يؤدي إلى تولد ما يطلق عليه بالتضامن الاثني المصلحي [3].

---

[1] Robert pringle, democratization in MALI putting to work , united states institue of peac , octouber 2006, p 32.

[2] عادل بن عمر ، دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا ، دراسة حالة المالية ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، العدد11، 2019، ص 135.

[3] يحي مشرط ، الأزمة في شمال مالي و تداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة الحوار المتوسطي ، جامعة المنار تونس ، المجلد 9، 2018، ص ص 338- 339.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

عنوان المقال: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي

المدخل الاقتصادي :إن التدهور الاقتصادي أدى إلى إخلال التوازن في عملية التنمية الاقتصادية في مالي ، والطوارق عانوا من التهميش و القهر كما أنهم يقيمون في شمال مالي وهذا الإقليم أكثر فقرا من الجنوب الذي ترتكز فيه الأنشطة الأساسية في البلاد ،وتفاقمت المشكلة الاقتصادية للطوارق وضربت موجات الجفاف في نفس الإقليم وأثرت سلبا على مصادر عيش الطوارق ،والاختلاف الاجتماعي بين إقليم الشمال و الجنوب دفع بالحركات المسلحة من الطوارق، لرفع شعار استرجاع حقوقهم و محاربة اللاعدالة في توزيع الثروة كما تغلغلت تنظيمات مسلحة تارقية وأخرى مضادة للنظام المالي، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الدولة في مقابل تنامي تأثير المجموعات الاثنية في مالي[1] .

مدخل القوة الإقليمية و الدولية :و على رأسها فرنسا و ليبيا حيث نجد أن فرنسا تبنت في الساحل الإفريقي ما يعرف بسياسة س.ص أي سياسة الساحل و الصحراء ،وتمكين جماعة اثنية مقابل جماعات أخرى ،ودخول قوى أجنبية خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وفرنسا لدعم النظام المالي في محاربته للجماعات الإسلامية ، كذلك أدت تداعيات سقوط نظام القذافي في، ليبيا إلى عودة الجماعات المسلحة من الطوارق إلى إقليم الازواد في شمال مالي مما أدى إلى تأزم الوضع أكثر[2].

مدخل النظم السياسية الشمولية : حيث عمل النظام السياسي المالي على إبعاد قبائل الطوارق و عزلها عن الحكم و إبعادها عن التمثيل السياسي [3].

المبحث الرابع: الجزائر ومالي بين تداعيات الأزمة والحلول الممكنة

أدى نشوب النزاع في مالي إلى وقوع معضلة أمنية في منطقة الساحل، وانتشار التهديدات الأمنية كالإرهاب و تهريب الأسلحة وغيرها من التهديدات على الشريط الحدودي الجزائري ،وخوفا من تداعيات الأزمة وانتقالها إلى الداخل ، جاء رد فعل السياسة الخارجية الجزائرية من خلال وسلتها السلمية المتمثلة في الوساطة بين أطراف النزاع ومحاولة التخفيف من تصعيد النزاع .

المطلب الأول : تداعيات الأزمة في مالي على الدولة الجزائرية

لقد أدى التأثير الإرهابي الإقليمي المباشر لازمة مالي في إحياء النشاط الإرهابي في منطقة المغرب العربي من جديد، مما جعلها تتحول إلى نقطة ارتكاز مهمة للمنظمات الإرهابية في شمال إفريقيا

[1] السعيد ملاح ، تأثير مشكل الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي ، العالم الإستراتيجي ، مركز الشعب لدراسات الإستراتيجية ، العدد7، الجزائر ، 2008، ص 28.

[2] روبرت غيرتيد ، لماذا يتمرد البشر ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004، ص ص 152-153.

[3] علي عشوي ، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 1997، ص 19.

،لذلك فان تصاعد المخاطر وزعزعة الأمن الإقليمي كان نتيجة متوقعة مع زيادة انتشار الأسلحة التي تدفقت على المنطقة بعد انهيار نظام القذافي، كما شكلت المرتزقة من ذوي الخبرة العسكرية من ليبيا دعما لقدرات الجماعة المسلحة كما برز اتساع النشاط المسلح مما أنتج ضغوطا على الموازنات الداخلية .

وفي الجزائر أثبتت الدراسات إن تزايد حجم التحديات الأمنية التي تواجهها ،ارتفعت على إثرها ميزانيتي الدفاع و الأمن بالجزائر إلى ماقيمته 200 مليار دولار والجزائر اتجهت إلى ما يسمى بالعسكرة[1] وهذا خوفا من تزايد احتمال وقوع نشاطات إرهابية في الجزائر كالهجوم الإرهابي على قاعدة تيقنتورين باليزي سنة 2013 واختطاف العديد من الدبلوماسيين في مالي سنة 2012 كتهديد مباشر للدولة الجزائرية[2].

وتواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،ولم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية تجاه ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين إلا بإنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل الاتحاد المغاربي و الإفريقي . لكن بتفاقم الوضع في الجوار الإقليمي[3] وبسرعة فائقة وما تبع ذلك من انقلاب امني مصاحب لغياب تام للدولة على الإقليم الشمالي خاصة ، سعت الجزائر جاهدة للعب دور الوسيط لإيجاد وحدة وطنية مالية و التأسيس لدولة مؤسسات أساسها المشاركة و الاندماج الاجتماعي[4] .

المطلب الثاني :دور الوساطة الجزائرية في إيجاد حل للازمة في مالي

لقد كان موقف الجزائر الرسمي من أزمة شمال مالي هو أولوية الحل السياسي للازمة بين الحكومة المالية و قبائل الطوارق ، دون إشراك الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال ، كما أن معالجة الأزمة تكوم في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي ،وهي تتعارض بذلك مع الرؤية الفرنسية في حل الأزمة ، وترى فرنسا إن الوضع في منطقة الساحل الإفريقي ، أصبح خطيرا لأنه تم لأول مرة سيطرة جماعات إرهابية على مدن بأكملها مما يتطلب تدخلا أجنبيا و هو ما رفضته الجزائر[5] .

[1] عمار جفال ، صالح سعود ،مرجع سبق ذكره ، ص 57.

[2] عبير شليغم ، تدخل الفرنسي في مالي و انعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2014، ص ص 154-156.

[3] عمار جفال ، صالح سعيود ، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

[4] إبراهيم مجاهدي ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة ، النزاعات الإفريقية نموذجا ، مجلة صوت القانون ، العدد08، 2007، ص 249.

[5] وهيبة داع ، مرجع سبق ذكره ، ص 244.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

عنوان المقال: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي

وأشرفت الجزائر منذ 1991 على الوساطة لحل المشكل المالي وفي نفس السنة كان لقاء تمنراست حيث اقتنعت الجزائر الفرقاء الماليين بالتوقيع على الاتفاق الوطني المالي سنة 1992 ، ويتضمن إدماج مقاتلي حركات الازواد في الجيش المالي السماح بإعادة اللاجئين و بإنشاء إدارة فدرالية في شمال مالي[1].

كما رفضت الجزائر فكرة انفصال الازواد لتخوفها من إعادة إنتاج فكرة الانفصال في مناطق الطوارق لديها ، وسرعان ما تحركت الجزائر على جبهتين ، حيث سارعت السلطات إلى الاجتماع بقيادات قبائل الطوارق الجزائرية في ولاية تمنراست ، وحصلت على وعد من زعيم الطوارق لديها "أمين العقال" وهذا للحفاظ على امن المنطقة .

وشاركت الجزائر للمرة الثانية في اجتماع وزارة خارجية دول الميدان التي تضم كل من الجزائر وموريتانيا ، النيجر في غياب مالي ، الذي عقد في نواكشوط في سنة 2012 والإعلان من جانب واحد عن انفصال ازواد ، و دعو إلى الشروع في عملية تفاوضية بين الحكومة الانتقالية و الطوارق .

وعبرت الجزائر عن موقفها الداعم للحوار بين الأطراف المتصارعة ومرافقة الشعب المالي في اختياراته واحترام سيادته ، وان تحقيق السلام و الاستقرار لابد إن يمر بشكل ضروري عبر الحوار السياسي هذا من جهة وتنمية المنطقة من جهة أخرى [2].

وفي نفس الإطار عملت الجزائر على تقريب وجهات النظر بين فصيلتين من الطوارق في الشمال بين حركة أنصار الدين وحركة تحرير ازواد ، لعزل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة توحيد الجهاد في غرب إفريقيا[3].

وظلت الجزائر تدعم الحوار السياسي لحل الأزمة في شمال مالي ، لذلك حرصت على الحفاظ على اتصالاتها مع مختلف الأطراف . كما قامت بعقد اجتماع بين مدنيين من المجتمع المدني في مالي لتفعيل الحوار السياسي و في جوان 2013 ، تم عقد جلسة حوار بين عدد من الجماعات التي تمثل المتمردين الطوارق في شمال مالي إلى نهاية جانفي 2014 [4].

[1] إبراهيم مجاهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 249.

[2] وهيبة داع ، مرجع سبق ذكره ، ص 246.

[3] عادل بن عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 139.

[4] عادل بن عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 139.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

عنوان المقال: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي

ولتحصين منطقة شمال مالي من خطرا لانفصال ، بادرت الجزائر إلى إنشاء اللجنة الثنائية الإستراتيجية كما تم التوقيع على اتفاق السلم و المصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر وهذا في 19 جوان 2018 [1].

وبقيت الجزائر متمسكة بموقفها الثابت في أزمة الطوارق ، القائم على رفض فكرة الانفصال الذي تطالب به بعض الحركات المتمردة ، وتغليب منطق الحوار السياسي ، وهذا النجاح جاء بعد جهود مضنية قامت بها الجزائر من اجل إنجاح المفاوضات ، خاصة أنها جاءت بطلب من أطراف النزاع وبدعم من الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول جنوب افر يفيا ، ومنظمة التعاون الإسلامي و الاتحاد الأوروبي وموريتانيا ، تشاد والنيجر.

خاتمة:

إن ضعف نموذج بناء الدولة في مالي و التنوعات الايديوايوجية و الاثنية وتعميق الولاء ألاثني على حساب الولاء الوطني وكذا موجات الهجرة الغير شرعية إضافة إلى التهديدات النابعة من التنظيمات الإجرامية التي تنشط خاصة في التجارة الغير شرعية وكذلك تدعيم النزاعات الداخلية من طرف فواعل خارجية كلها تهديدات ساهمت في اختراق النسيج المتماسك لدول الساحل الإفريقي وتعميق و تعقيد المشكلة الأمنية داخليا ومع دول الجوار

ونظرا للامتداد الجغرافي بين الجزائر ومالي والخوف من اختراق هذه التحديات لأمنها ، عملت السياسة الخارجية الجزائرية على تفعيل دورها الدبلوماسي في منطقة شمال مالي مساهمة بذلك في كبح ومحاصرة التهديدات الأمنية اللاتماثلية و الانطولوجية التي قد تخترق حدودها ، فلعبت دور الوسيط الفعال في إدارة الأزمة في مالي من خلال مبادئها الثابتة ونبذ العنف ودعم الحوار السياسي وإنجاح المفاوضات بين الأطراف المتنازعة ، ورفض التدخل الأجنبي.

و من خلال قيادة الجزائر للمسار التفاوضي صادفت العديد من العراقيل والتحديات كوجود مبادرات تطرحها بعض الدول الكبرى باعتبار أن الساحل الإفريقي هو امتداد استراتيجي لها

هذا يستدعي ضرورة التمسك بمبادئ الحوار لتحقيق معادلة أمنية ناجحة في منطقة الساحل إضافة إلى ذلك ضرورة وضع استراتيجيات و مقاربات أمنية إقليمية ودولية .

[1] وهيبة دالع ، مرجع سبق ذكره ، ص 249.

قائمة المراجع و المصادر

أولا: النصوص القانونية

1. مبادى السياسة الخارجية الجزائرية ، الدستور الجزائري ، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, المادة 148 المؤرخ في مارس 2016.
2. مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية ، المادة 10 من دستور الجزائري 1963 .

ثانيا: الكتب

1. أحمد نوري النعمي ، السياسة الخارجية ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ، 2009
2. بوقارة حسين ، السياسية الخارجية ، دراسة في التشخيص و الاتجاهات النظرية في التحليل ، مطبعة دار هومة للنشر ، الجزائر .
3. روبرت غيرتيد ، لماذا يتمرد البشر ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004.
4. عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، دار أقواس للنشر ، تونس ، 1994.
5. عثمان فاروق المجد ، التفاوض و إدارات الأزمات ، ط1، دار الأمين للنشر و التوزيع ، مصر ، 2014.
6. فاروق عمر العمر ، صناعة القرار و الرأي العام ، دار النشر و التوزيع ، القاهرة
7. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ، دراسة نقدية تحليلة ، ط1،ج1، دار هومة للطباعة ،الجزائر،2003.
8. محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2، إتحاد كتاب العرب ، دمشق ، 1999.
9. محمد بوعشة ، الدبلوماسية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية ، دار الجيل للنشر ، الجزائر ،2004.
10. منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية ، دار الأمة ، 2017، الجزائر.
11. وهيبة دالع ، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسية الخارجية الجزائرية 1999-2006، دار الخلدونية للنشر، الجزائر ، 2014.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1. رقولي كريم ، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات أسيوية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2017.
2. السياسية في البلدين منذ 2011 – 2014 ، مذكرة ماجستير جامعة نابلس ، فلسطين ، 2005
3. العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2011 .
4. عبير شليغم ، تدخل الفرنسي في مالي و انعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2014.
5. علي عشوي ، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 1997.
6. محمد قجاري ، ضبط الحدود الإقليمية و مبداء حسن الجوار ، الحالة الجزائرية التونسية ، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1990.

رابعا: المقالات

1. إبراهيم مجاهدي ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة ، النزاعات الإفريقية نموذجا ، مجلة صوت القانون ، العدد08، 2007.
2. رؤوف بوسعدية ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد9، جوان 2016.
3. زهرة تيغزة ، الوساطة الجزائرية في حل نزاعات القارة الإفريقية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد 7، 2007.
4. السعيد ملاح ، تأثير مشكل الطوارق على إستقرار منطقة الساحل الإفريقي ، العالم الإستراتيجي ، مركز الشعب لدراسات الإستراتيجية ، العدد7، الجزائر ، 2008.
5. عادل بن عمر ، دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا ، دراسة حالة المالية ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، العدد11، 2019.

6. عامر عبد الفتاح ، أحمد عبد الغفار ، السياسية الخارجية الروسية اتجاه ليبيا و سوريا و أثارهما على التحولات و التنمية

7. قادري حسين ، النزاعات الدولية ، دراسة تحليل ،ط 1، منشورات خير جليس ، الجزائر ، 2007.

8. ماجد عمران ، فيصل كلثوم ، السيادة في ضل الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد 27، العدد101، 2017.

9. مثنى علي المهداوي ، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم السياسية ، العدد38 – 39 .

10. مفهوم النزاع الدولي و مستويات التحليل، مدونة العلوم السياسية و القانونية 2011-2015،

11. يحي مشرط ، الأزمة في شمال مالي و تداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة الحوار المتوسطي ، جامعة المنار تونس ، المجلد 9، 2018.

خامسا: أشغال الملتقيات

1. عمار جفال ، صالح سعود ، السياسية الإقليمية للجزائر ، أعمال الملتقى الوطني السادس ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2014.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. http://scjuripoli.blogspot.com/2015/12/blog-post_11.html/

تاريخ الإطلاع:2021/08/08 ساعة : 14:00

المراجع باللغة الأجنبية:

1.G.EVANS , G.NWENHAN, The rengwin dictionary of internaional relations , london , pengain, books , 1998

2. P.J.GOWAN, problèmes in the constraction of positive foreign policy theory , in j.posneau , comparing foreign policies .

3. Robert pringle, democratization in MALI putting to work , united states institue of peace , October 2006.